العولمة وقضايا المرأة

عمرو عبد الكريم سعداوي

بحث مقدم لمؤتمر
"قضايا المرأة المعاصرة من منظور إسلامي"
جامعة الأزهر،كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة
٦ – ٨ المحرم ١٤٢٢ هـ
٣١ مارس – ٢ أبريل ٢٠٠١م

مقدمة

قد لا نجد قضية أسالت الكثير من المداد عبر العقد الأخير من القرن العشرين وشغلت الناس والمفكرين (والباحثين) مثل قضية العولمة فهي بحق القضية التي ملأت الدنيا وشغلت الناس، ولم يقع خلاف بين المثقفين العرب مثلما وقع في موقفهم من العولمة، وقضاياها ففي حين اعتبرها بعضهم أعلى مراحل الاستعمار والهيمنة أكد آخرون أنها تمثل نقلة نوعية هائلة في المعرفة البشرية بفضل ما تتيحه من سيولة المعلومات والتقارب البشرى وتبادل الثقافات لخلق مجتمع أهلي فإذا كانت المسألة موضع البحث هي دراسة آثار تلك العولمة وتجلياتها في ميدان من أخطر ميادين حياتنا الاجتماعية وهو ميدان قضايا المرأة كانت المسألة أعقد وأعصى على الإحاطة.

ورغم فيض الكتابات عن تداعيات العولمة وآثارها على مختلف جوانب الحياة إلا أن الباحث يلحظ قلة –إن لم يكن ندرة– تناول تأثير عمليات العولمة المتسارعة على الشأن الاجتماعي جملة وبخاصة منه قضايا المرأة، رغم أن المرأة وبخاصة المسلمة هي أكثر المتضررين من عمليات العولمة.

وبعيدًا عن القراءات الأيديولوجية وحيدة البعد –والقائمة على الاختزال– للعولمة بين من يقبلها ومن يرفضها لا يجادل أحد أن هناك واقعًا يوميًا معيشًا –قبلناه أو رفضناه– يكرس في كثير من جوانبه مظاهر العولمة – على أي تعريف لها – ذلك أن نظام العولمة يتوفر على آليات محكمة للخروج من التنظير إلى واقع الممارسة والتطبيق في فضاء هو العالم كله، لقد بدأت العولمة من منطلق اقتصادي وهُندست لتغير نمطًا شاملاً للحياة.

وثمة ثلاثة مسارات أساسية تمثل أهم آليات عولمة قضايا المرأة، **المسار الأول**: جماعي عبر المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة لمناقشة (ليس الهدف مجرد

النقاش بل الخروج بوثائق ملزمة للدول بإدخالها في بنيتها التشريعية) قضايا المرأة منذ مؤتمر مكسيكوستي عام ١٩٧٥ إلى مؤتمر بكين+٥ المنعقد في نيويورك عام ٢٠٠٠.

وفي هذا الإطار تهدف عملية عولمة قضايا المرأة إلى فرض نمط الحياة الغربي من خلال طرح بديل قيمي وأخلاقي مخالف للقيم والثقافة السائدة (القيم والثقافة الإسلامية) أو إعادة هيكلة المجتمع قيميًا وسلوكيًا بهدف خلق واقع جديد هو في حقيقته النمط الغربي.

أما المسار الثاني: فهو المسار الثنائي ويتم عن طريق التمويل الخارجي لبعض جمعيات المجتمع المدني في العالم الثالث وبخاصة العالمين العربي والإسلامي ممن تتبنى النمط الغربي منهجًا للحياة حيث تقوم هذه المنظمات والجمعيات بمتابعة تنفيذ ما تسفر عنه المؤتمرات الدولية (المسار الأول) من مقررات، حتى أن شكل تنظيم تلك المؤتمرات الدولية أصبح يتكون من مؤتمرين أولهما للوفود الرسمية (الحكومية) والثاني للوفود غير الرسمية (غير الحكومية) وتمثله منظمات المجتمع الأهلي - غير الحكومية.

المسار الثالث: هو الخاص بصناعة الصور الذهنية عن المرأة (النسخة الماستر) الذي ينبغي أن تقلدها المرأة في مختلف بلدان العالم وهي صناعة تتكاتف على تدعيمها ثلاثة قطاعات أساسية وتعمل على إعادة صياغة المرأة والإنسان في ضوء معايير المنفعة الشخصية والجدوى الاقتصادية بتحويل المرأة إلى أداة للترويج والإعلان وإرضاء الرغبات وهي قطاعات: السينما، وصناعة مستحضرات التجميل، وصناعة الموضة (الآلهة الثلاثة: اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى).

وإذا كان كشف عوار حضارة البعد الواحد المراد تعميمه على شعوب العالمين من فروض الكفاية على الطائفة التي نفرت للمعرفة والتخصص فإن مقاومة هذا النمط المراد عولمته من فروض الأعيان على كل فرد من أفراد الأمة بحسبه.

المبحث الأول

دلالات العولمة.. النشأة والتطور

أولاً- تعريف العولمة:

العولمة: واحد من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization ولقد انتشر استخدام مصطلح العولمة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي في كتابات سياسية واقتصادية عديدة وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات استراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم[1].

وتنبع خطورة مفهوم العولمة وأهميته من أنه ليس مفهومًا مجردًا بل إنه يتحول كل يوم إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية بل وأخطر من ذلك كله أن العولمة أضحت عملية تطرح - في جوهرها - هيكلاً للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه وتثبيته بل وقسر مختلف شعوب المعمورة على تبني تلك القيم وهيكلها وتصورها للإنسان والكون والحياة.

ففي السنوات الأخيرة شهدت أغلب بلدان العالم - خاصة الإسلامي منه - تدشينا عمليًا للمفهوم على مستوى الواقع اليومي فتم استخدامه كمفهوم في حالات، وتم على مستوى آخر استبطانه من قبل نخبة لا يستهان بها، وفي حالات ثالثة تم قبوله باعتباره قدرًا محتمًا لا فكاك منه من قبل شريحة واسعة من تلك النخبة المسيطرة، رغم أن معظمها لا يؤمن بالقضاء والقدر الإلهي.

١- الأهرام، مصطلحات فكرية (المجموعة الثانية) العولمة، ١٠/٤/١٩٩٨.

وتستخدم كلمة العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعًا من عدم الفصل أو بعد المسافة حيث تجرى الحياة في العالم كمكان واحد، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية – التي لا تخص عددًا حيث يتفاعل الناس ويتأثرون ببعضهم – أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيمًا على أساس من وحدة الكوكب / العالم / الكون، حيث يتم تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم حيث ترتبط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة تجعلها تبدو كما لو كانت تتم في مجتمع واحد[١].

لذا نعرف **العولمة** باعتباره : الاتجاه المتنامي الذي يصبح فيه العالم نسبيًا كرة اجتماعية بلا حدود.

ويعرفها **د. جلال أمين** بأنها تعبر عن التضاؤل السريع في المسافات بين المجتمعات الإنسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم[٢].

ويعرفها **أوليفيه دولغوس**[٣] بأنها تبادل شامل إجمالي من مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهى نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات، ومقدمة المعارف دون قيود، وهى ليست وليدة الرأسمالية أو السوق، إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والأيديولوجيات، وتعد تشكيلة منوعة من الأنظمة

1- Jonn Baylis and steve smith, (eds), the Globalization of world politics to International relation, London: Oxford uni. Press, 1997, p.15.

٢- الدكتور جلال أمين من أبرز رموز الفكر الذي أخذوا موقفًا لكشف عوار تلك العولمة وله كتابات عديدة في ذلك انظر على سبيل المثال:

جلال أمين، العولمة، القاهرة: دار المعارف، سلسلة اقرأ، ط٢، ١٩٩٨.

جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

٣- كاتب ومفكر فرنسي صدر له عام ١٩٩٧ كتاب "**العولمة**".

والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهى ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام[1].

ويعرفها **د. الطيب تيزينى** بأنها: "هي الإمبريالية في مرحلة سقوط التعددية الطبقية القائمة على التناقض على الأنماط الاقتصادية والاجتماعية وعصر المعلوماتية وما بعدها، أي في عصر نواجه فيه تحولات جديدة في أشكال الاستغلال والاغتراب الرأسماليين، وبروز السوق الكوني بوصفه التجسيد العملي والشامل عالميًا للعولمة (الكموسوقية) التي تبتلع كل الانتماءات والهويات والقيم، ويراد لها أن تمر عبرها في مواجهة آلية واحدة وحيدة تحدد نمط ما يجب أن يكون وما لا يكون"[2].

ويعرفها **د محمد عابد الجابري** بأنها: ترجمة لكلمة (Mondialisation) الفرنسية التى تعنى جعل الشيء على مستوى عالمى، أى نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسًا الدولة القومية التى تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: نقل البضائع والسلع إضافة إلى حماية ما بداخلها من أى خطر أو تدخل خارجى سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة، أما اللامحدود فالمقصود به "العالم" أى الكرة الأرضية.

فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادى (المالى والتجارى) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها. ومن هنا يطرح مصير الدولة القومية، الدولة، والأمة في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى على أن الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هى ترجمة لكلمة Globalization الإنجليزية التى ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية

١- جاكي دونيتشان، العولمة قدر لا مفر منه، جريدة السفير اللبنانية، عدد ١٩٩٨/٧/٢٥.

٢- صالح صالح، الوطن العربي في أولويات أهداف العولمة الإمبريالية جريدة البعث السورية عدد ١٩٩٧/٩/٨، نقلاً عن عبد الله أبو راشد، العولمة إشكاليات المصطلح ودلالته في الأدبيات المعاصرة، مجلة معلومات دولية (سوريا)، السنة٦، العدد ٥٨، فريق ١٩٩٨، ص ١٩.

وهى تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل[1].

ويقول الجابري أيضًا: أن العولمة هي ما بعد الاستعمار وأن ما بعد هنا لا تعنى القطيعة مع الـ (ما قبل) بل تعنى الاستمرار فيه بصورة جديدة كما نقول ما بعد الحداثة. هي معنية بتنمية الفوارق وتعميم الفقر، لأن قاعدتها الاقتصادية تقوم على إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمال عملاً بمبدأ كثير من الربح وقليل من المأجورين، وهى مرتبطة عضويًا مع وسائل الاتصال الحديثة لنشر ثقافتها القائمة على ثقافة الاختراق، وهى ليست نظامًا اقتصاديًا فقط، بل هي أيديولوجية ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وتعمل على التهميش والإقصاء والتفتيت ورفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية منها والإعلامية لتمارس سلطتها بوسائل خاصة، ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام، وتؤدى إلى انحسار دور الدولة السياسي إلى مجرد شرطي خادم لها، وتقتضي العولمة الخوصصة وتحول الدولة إلى جهاز لا يملك أدوات القيادة والتوجيه والسياسة الخارجية فيها تتولاها مؤسسات دولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى رأسها مجلس الأمن، والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، تحاول العولمة فرض طريق فكرى – إيديولوجي هو الليبرالية من خلال مسالك الخوصصة (الخصخصة) متعددة المناحي والاتجاهات.

ورغم غلبة البعد الاقتصادي[2] على أكثر تعريفات العولمة إلا أن دلالة المصطلح في تطورها المستمر استقرت على أن العولمة: ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة

١- محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص١٣٦.

٢- عرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رءوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله والتعريف الاقتصادي يختزل الظاهرة في بعد واحد فقط من أبعادها، وهناك تعريف آخر ظاهره البراءة وباطنه العذاب وهو تعريف معجم ويبسترز للعولمة بأنها: "إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميًا" وهذا التعريف الذي يفسر كل شيء لا يفسر أي شيء على الإطلاق كما يعبر دائمًا أستاذنا د. عبد الوهاب المسيري.

والثقافة والاجتماع والسلوك بحيث ثبوت الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية وتحدث فيها تحولات على مختلف الصُعُد تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات متعددة الجنسية TNC's التي تتسم بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات[١].

إذن هو تداخل واضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدود أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية[٢].

وبالإضافة إلى أنها تداخل .. فهي نقلة من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية مراقبة صارمة، أما اللامحدود فهو العالم أي الكرة الأرضية وهى ليست كل الكرة الأرضية بل هي نمط حضاري واحد يراد تعميمه قسرا على مختلف الأنماط الحضارية.

ثانيًا- تطورات العولمة:

قد يختلف الكثيرون حول تحديد بدايات ظهور العولمة فمنهم من يرجعها إلى أيام اليونان والرومان ومنهم من يرى أنها بدأت منذ أقل من عقد من الزمن، إلا أن هناك إجماعًا على أن هذه الظاهرة لم تكن تشغل العالم مثل ما أصبحت تشغله منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أو بالأحرى منذ انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي وهناك ما يشبه الإجماع أيضًا في أن الولايات المتحدة هي التي تحاول أن تفرض العولمة على العالم لما تراه في ذلك من مصالح جوهرية خاصة بها باستمرار نظام الهيمنة.

١- أحمد صدقي الدجاني، تفاعلات حضارية وأفكار للنهوض، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٧، ص٣٤.

٢- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة اليسار، العدد ٩٧، مارس ١٩٩٨، ص٦٢.

ويرجع البعض ظهور العولمة في الأدبيات المعاصرة إلى عقد السبعينيات (١٩٧٠) وظهور كتابين مهمين في تلك الفترة، الأول (حرب وسلام في القرية الكونية) لمؤلفه (مارشال ماك يوهان)[١]، والثاني (أمريكا والعصر الإلكتروني) لمؤلفه (زبيغنيو بريجنسكي)[٢]، وما أعقبهما من مقولات (هنري كسينجر) و (صاموئيل هينغتون) وفوكوياما، وبريجنسكي أيضًا في كتابه (الرقعة الكبرى) تعميمًا للمفهوم الأمريكي للعولمة؟

ومذاك أصبح مدلول العولمة الاصطلاحي يدخل مناحي الحياة الاقتصادية والتقنية – المعلوماتية، والثقافية، والسياسية كلها، في مطارحات جدلية اجتهادية في كل مناطق الكرة الكونية داخل مجتمعات العولمة أو خارجها لاسيما المنطقة العربية التي أصيبت بحمى الاجتهاد في هذه الآونة شأنها بذلك كما حدث إبان مقولات الحداثة وما بعدها.

ومع ذلك لم تكن العولمة نظامًا جديدًا ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخى للرأسمالية – إنما جاءت تعبيرًا عن شكل تطورها الراهن في نهاية القرن العشرين، فالرأسمالية ازدهرت بالصناعة واعتمدت بدورها على التكنولوجيا المحكومة أساسًا بالرغبة في زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وتوسيع الأسواق وتعظيم الربح، وكان هذا النمط في الإنتاج أول نمط يصفي تمامًا الأنماط السابقة ويفرض نفسه من خلال "كفاءته" التنافسية على العالم كله تدريجيًّا وبأشكال مختلفة[٣].

ومن ثم يمكن إرجاع نشأة ظاهرة العولمة إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الذى أعيد فيه رسم خريطة العالم سياسيًّا وأخذت الدول الكبرى القديمة تتفكك أو تعيد بناء أطرها بشكل حديث كما حدث لتركيا

١- مارشال ماك يوهان، عالم اجتماع كندي.

٢- زبيغنو بريجنسكي، مفكر ومنظر أمريكي، مستشار الرئيس كارتر ومسئول الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي ريجان.

٣- إسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ص ٦٣.

وروسيا القيصرية.

وفي النصف الثانى من القرن العشرين أدت التطورات التكنولوجية إلى ثورة في مجال المعلوماتية عكست نفسها في مجال الاقتصاد والمال وكلها مجالات تقفز على أسوار وحدود الأمم القديمة وتفرض العولمة حتى على مَن لا يريدها[1].

لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة أخذت في التفشى في العقود الأخيرة هى ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية أجمعها.

غير أنه لم يعد مصطلحًا اقتصاديًّا محضًا، فالعولمة الآن يجرى الحديث عنها بوصفها نظامًا أو نسقًا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فالعولمة الآن نظام "عالمى" – أو يراد لها أن تكون كذلك – تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال، كما تشمل أيضًا مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا.

وفي الحقيقة أن تطور مفهوم العولمة تزامن مع تطور مفهوم "الليبرالية الجديدة"[2] الداعية إلى ضرورة إحداث تغييرات على مستوى وظيفة الدولة الكلاسيكية في حماية الأمن من أجل ضمان المصالح لتصبح وظيفتها ضمان المصالح من دون التدخل في الشئون العامة لزيادة "الديموقراطية" في المجتمع **وفي هذا الإطار تعنى "عولمة العالم" بالنسبة لهذا المفهوم –الليبرالية الجديدة– محاولة دول الشمال إعادة التوزيع الجغرافي بين المراكز المالكة لرأس المال والإبداع التكنولوجى ومراكز التنفيذ** بهدف وضع حد للاضطراب الذى ترسخ نتيجة لمنافسة بعض مراكز التنفيذ في عالم الجنوب بعد تطوره لعالم الشمال، وهذا تطور تم تحقيقه بفضل دعم الرأسمالية العالمية

١– أحمد ثابت ، العولمة .. تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية عدد (١١٩) أبريل ١٩٩٨، ص٤٠

٢– تقوم نظرية الليبرالية الجديدة New Liberalism على :

أ– كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع.

ب– تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة فى الحياة الاقتصادية.

لقطاعات اقتصادية معينة في الاقتصاد الوطنى لهذه الدول والذى كان يهدف بداية إلى تقوية الرأسمالية العالمية وخدمة مصالحها، الأمر الذى أعطى نوعًا من القوة لهذه القطاعات في مقابل سياسات الشمال التى اتسمت بعدم التدخل في الشئون الاقتصادية وترك قانون السوق يتحكم بالعلاقات الاقتصادية[1].

أما الدكتور جلال أمين فيرجع بداية ظاهرة العولمة إلى خمسة قرون خَلَت (إن كان من الممكن تحديد بداية لها) حيث يربط بدايات العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية حيث تطلب التقدم الثقانى (التكنولوجى) وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت –توسيع نطاق السوق يشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدودًا بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعى، والولاء للدولة والملك، محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعى ... وأصبح الملك هو ظل الله على الأرض، يمتلك سلطات حقيقية، والوسائل الكافية لممارسة هذه السلطات، كما تطلب التقدم الثقانى وزيادة الإنتاجية أيضًا غزو أسواق خارجية، الأمر الذى تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى في الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة أى المستعمرات وحمايتها، وكان نمو حجم السوق في مرحلة من المراحل ضرورة لنشأة الدولة ونمو قوتها ولكن النمو في حجم السوق هو أيضًا الذى حتم بدوره في العقود الأخيرة ، بداية التضاؤل في قوة الدولة[2].

وكما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجيًّا منذ نحو خمسة قرون تحل اليوم الشركات متعددة الجنسية تدريجيًّا محل الدولة والسبب في الحالتين واحد: التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع لم تعد حدود الدولة القومية هى حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال التسويق سواء كان تسويقًا لسلع تامة الصنع أو

١– سويم العزى، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب، شئون الأوسط، العدد ٤٢، يوليو١٩٩٥، ص ٨٣.

٢– جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربى ، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ ، فبراير ١٩٩٨ ص ٢٥.

تسويقًا لمستخدمات وعناصر الإنتاج أو تسويقًا لمعلومات وأفكار فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارًا شكلية سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار أو حدود الولاء والخضوع.

****

المبحث الثاني

الأبعاد الاجتماعية ونظام القيم ساحة التدافع الحضاري

إذا كانت العولمة ظاهرة اقتصادية المنطلق فإن نتائجها اجتماعية بالأساس وإذا كانت تهدف إلى فتح الأسواق وإقرار حرية التنقل ورأس المال والبضائع والخدمات بين الدول دون قيود على المستوى الاقتصادي فإنها - وبنفس الدرجة - تهدف إلى ترويج نمط حياة واحد على مستوى العالم هو النمط الغربي - وإن شئنا الدقة قلنا الأمريكي - فالعولمة لا تعني النمو المتسارع للاتصال فيما بين المجتمعات أو عالما بلا حدود جغرافية تصبح فيه الأنشطة الاقتصادية عابرة للحدود الجغرافية فقط بل إنها أيضًا عالم أملس تنتقل فيه القيم كما تنتقل البضائع وتصبح القيمة الحاكمة هي اقتطاع أكبر نسبة من المستهلكين وذلك بعد أن تمت إعادة تعريف الإنسان بأنه كائن مستهلك.

وعلى هذا تكون الأبعاد الاجتماعية ونظام القيم ساحة التدافع الحضارى ويكون أخطر ما في العولمة من زاوية أبعادها الاجتماعية أنها تفرض على الفرد الراغب في الاندماج فيها أن يقوم بعملية تكييف عميقة لاتجاهاته وقناعاته ونمط تفكيره مع قيم وطريقة التفكير التي تتطلبها تفاعلات العولمة.

بل وتتعامل تلك العولمة الأمركة باعتبار المجتمعات الإنسانية سوبر ماركت كبير يتم إغراقه بمنتجات الدول الصناعة الكبرى تحت دعاوي الحرية الاقتصادية والاعتماد المتبادل (إذا كان هناك ثمة اعتماد متبادل بين دول النهب الكولونيالي والشعوب المقهورة).

ورغم ذلك نجد أن كثيرًا من شعوب المعمورة - خاصة الإسلامية منها - لا زالت

ترفض إنسان نيتشه السوبرمان الذى لا يعبر عن جوهر إنساني أو الإنسان الرباني كما يقول أستاذنا الدكتور عبد الوهاب المسيري بقدر ما يعبر عن النموذج المادي الدارويني.

ذلك أن **أول وأهم عناصر** نظام القيم الذي تفرضه آليات العولمة هو سيادة نمط الخطاب الاقتصادي، واعتباره مفتاح الحل لكل المشكلات المستعصية والمتراكمة، واعتبار الاقتصاد كل شئ وهو الأساس وأن على بقية القطاعات أن تكيف نفسها مع مقتضيات الخطاب الاقتصادي وهذا الاتجاه ينذر بكارثة؛ لأن التنافس الاقتصادي لا يمكنه أن يشكل سبب كينونة لمجتمع ولا أن يعطى معنى لوجود الإنسان، وإذا ما كان التحكم بآليات السوق هو الشرط الأول لأداة اقتصادية جيدة فإن التحكم السياسي الاقتصادي هو الشرط الأول لإقامة نظام اجتماعي قابل للحياة، ذلك أنه من اختصاص السياسة أن تلبى تطلعات المجتمعات وتحديد نظام الأولويات، والتصدي للبطالة والفقر والتفاوتات والتلوث واختلال الأمن وهذا هو شرط تكوين مجموعة اجتماعية متماسكة ومتضامنة ومتجاوزة لعدوانيتها[١] فالعولمة تزحف على الشعوب في رداء اقتصادي ثقافي ذي إمكانيات وقدرة على تكييف حاجات الجماهير وتوجيهها (ثقافة – الكوكاكولا – الهامبورجر – الجينز).

وهذا الزحف الاقتصادي يجر معه زحفًا ثقافيًا سلوكيًا في التزام أنماط الحياة يصبغ توجهات الجماهير ويلونها كما يريد في محاولة لفرض نمط القيم الغربية والنموذج الغربي على الأمم والشعوب فإنه بوصفه نموذجًا يمثل الكونية ويحل محل الحضارات في العالم أجمع مما يمثل نوعًا من الأيديولوجية التي يتم تداولها على المستوى العالمي.

العنصر الثانى: وهو العمل على خلق شعور لدى أفراد مجتمعات الجنوب بالدونية المرتبطة بثقافاتهم الأمر الذى يراد منه تصديع ثقة الفرد بذاته وتهيئته للقبول بما يفرض

١– برهان غليون، العولمة وخطر الانفجار؛ مقترحات لبناء خيارات بديلة، شئون الأوسط، عدد ٥٢، يونية ١٩٩٦، ص ٧٦.

عليه، وهناك نوعان من السلوك يضطر الفرد إلى اتباعهما: فإما أن يستسلم بحكم الضائقة الاقتصادية مما يعنى استيعاب الأنا من قبل الآخر، وبذلك تكون الأنا جزءًا من الآخر لتماثلها معه، تقاسمها الأسس الفكرية نفسها، وهذه العملية هي بمثابة إعادة استعمار الأنا عن طريق استلاب شعورها وما أن ترفض الأنا الاستسلام وتنزع إلى إعادة قراءة ماضيها لتعزيز أسس دفاعها الفكري، وتعتبر هذه المحاولة إعادة لتقويم ليس الأنا فحسب ولكن أيضًا النحن في مقابل الآخر ولكن اعتبار أسلوبها العنيف رد فعل للدفاع عن هوية الأنا في مقابل الآخر الذى يحاول تهميش وجودها من خلال تقويضها من الداخل وتعميق ضائقتها الاقتصادية وإثارة الشك في إرادتها السياسية وهذا ما يفسر سلوكيات الاتجاهات العالمية الحالية حيال الحركات الإسلامية[1].

العنصر الثالث: هو إعادة تعريف وظيفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية وما يسميه برتراند بادي استهواء وظيفة الدولة الاجتماعية الاقتصادية، إذ تقوم الهيمنة بإخضاع حالات الاستقلال الصوري وحث الدول الخاضعة على تنظيم بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وفقًا لقواعد السوق والقواعد الليبرالية الجديدة[2].

وعلى مدار القرن الماضي ظلت الأسرة هي عماد النظام الاجتماعي وظلت المرأة هي عماد الأسرة لذلك ظلت كافة التغييرات التي حدثت – على مدار قرن – على كافة المستويات القومية لم تغير القيم الجوهرية للمجتمع الإسلامي، كما هو مطلوب طبقًا للنظريات الغربية لأنه بقى حصن لم تستطع كل تلك التغيرات التي ارتبطت بالتحديث على النمط الغربي أن تقتحمه، وهذا الحصن هو الأسرة ومفتاح الأسرة هو المرأة لذلك كان التركيز على قضايا المرأة.

١- سويم العربي، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب، مرجع سابق، ص ٩٠.

٢- براتراند بادي، تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرح، القاهرة: كتب العالم الثالث، ١٩٩٦، ص ٥٢، وانظر أيضًا: عمرو عبد الكريم سعداوي، العولمة وصراع القيم في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للباحثين الشباب مستقبل مصر في عيون شبابها، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠ .

فالأم هي القادرة على أن تنشئ جيلاً من البشر هدفه الأسمى تحقيق مهمة الشهادة على العالمين وإخراج الأمة الوسط.

أو تخلق جيلاً يبني دولة الماكدونالدز التي ذكر توماس فريدمان أنها تكره الحروب وشعوبها لا تهتم بالأيديولوجيا، وتعيش عالمنيتها الشاملة الذي يتراوح إنسانها بين الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسماني كما يقول أستاذنا الدكتور عبد الوهاب المسيري.

والمرأة/الأم هي التي تحفظ للمجتمع استمراريته الحضارية باعتبارها الحارس الأساسي لمنظومة القيم التي تمثل نمط الأمة العَقَديّ والثقافي، والثقافة في التحليل الأخير هي نظام للإدراك الجماعي ونمط قيمي وسلوكي كما يقول العلامة حامد ربيع عليه رحمة الله.

وللتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المرأة /الأم دورًا هاما في وحدة المجتمع وفي تكوين هويته الثقافية واستقراره وضبطه، وقد تؤدي العولمة الثقافية إلى ازدواجية ثقافية واضطرابات معيارية وانحرافات اجتماعية وخلل في الأدوار الاجتماعية نتيجة التناقض في المثل والقيم ومعايير الفكر والسلوك فيما يتلقاه الفرد من ثقافة محلية يواجه بثقافة عالمية أخرى مغايرة تماما من خلال مؤسسات التنشئة العالمية، الذي يؤدي إلى أنماط غير متناسقة من السلوك وإلى ضعف المعايير الاجتماعية الاندماجية وبالتالي إلى انتشار السلوك الاجتماعي السلبي كالعنف والميل إلى العدوان والانحراف الاجتماعي نتيجة مشاهدتهم لبعض البرامج والمغامرات البوليسية كل ذلك ينعكس سلبا على التعلم المدرسي والتحصيل الدراسي للأطفال[١].

****

١- عبد القادر عبد الله عرابي، التنشئة الاجتماعية وتحديات المستقبل في المجتمع العربي، الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٩/١٩.

المبحث الثالث

العولمة وقضايا النساء.. المرأة قلب دائرة التدافع الحضاري

إذا كانت الأبعاد الاجتماعية هي ساحة الصراع بين محاولات الحضارة الغربية فرض نموذجها ونمطها في الحياة على شعوب العالم الثالث بما فيها شعوب العالمين الإسلامي والعربي فإن المرأة هي قلب المعركة والقضية المركزية في تلك المعركة، وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في الأسر ولعل ذلك مبعث تركيز قادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد على قضايا الأنثى من خلال ما يعرف بالمؤتمرات الدولية للمرأة، حيث تسعى قوى الهيمنة إلى توظيف تلك المؤتمرات كإحدى وسائل الدعاية والتأثير في تدويل نموذجها الحضاري، وإلى صياغة عقد اجتماعي عالمي جديد من خلال خلق وتشكيل أنماط اجتماعية تحاكي النمط الغربي بقيمه وسلوكياته ونظرته للإنسان والكون والحياة، بل تهدف إلى أبعد من ذلك: إلى إعادة تشكيل مجتمعات العالم الإسلامي والعربي اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا بما يتفق ومقتضيات ذلك النموذج الغربي، حيث تختتم تلك المؤتمرات المسماة دولية بتوصيات لا تلبث أن يتم الضغط على الدول الضعيفة لتتحول إلى مواد قانونية ملزمة ومن ثم تفرض على الشعوب التي لا تملك أدوات الرفض أو الممانعة[1]، وفي هذه النوعية من المؤتمرات تظهر محاولة الاستغناء عن الأسرة التي نعرفها، كما يتضح في المصطلحات المستخدمة في الإشارة إلى الطفل الذي ولد خارج إطار الزواج والأسرة فهو لم يعد طفلاً غير شرعي Illegitimate كما في الماضي، بل أصبح مولودًا خارج الزواج Out of wed Lock ثم يتطور الأمر ليصبح

١- عمرو عبد الكريم سعداوي، عولمة جسد المرأة، مجلة المجتمع (الكويت)، العدد ١٣١٧، ٢٤ جمادي الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨/٩/١٥، ص ١٩.

طفلاً طبيعيًا Natural baby، وأخيرًا يصبح طفل الحب والجنس Love baby والبقية تأتي[1].

لقد أدرك العالم الغربي أن أحد أسباب قوة مجتمعات العالم الثالث، وعلى الخصوص العالم العربي والإسلامي وجود بناء أسرى قويّ لا يزال قادرًا على توصيل المنظومات القيمية والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع، ومن ثم يمكنهم الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية وبوعيهم وبثقافتهم وهويتهم، والتصدي لعملية العولمة التي يقودها الغرب، وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإن الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة.

ويمكن القول أن هذه العملية تمت عبر طريقين:

الطريق الأول: طريق رسمي عبر الأمم المتحدة ومؤتمراتها، حيث هدفت سلسل المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة بخصوص المرأة (والشأن الاجتماعي جملة) إلى:

إعادة الهندسة الاجتماعية للأسرة وللاجتماع الإنساني بهدف عولمة هذا القطاع حيث ترى الولايات المتحدة (والعالم الغربي كله) أن ترتيب قواعد الاجتماع البشرى لم تعد شأنًا داخليًا يخص أبناء المجتمع وحدهم وإنما هي مسألة كونية تفرضها عالمية المفاهيم الغربية وتستدعى حمايتها تحت ستار دوافع التدخل الإنساني، وفي هذا الإطار شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا بقضية (حقوق المرأة)، كما تصاعدت حركة واسعة النطاق تستهدف دفع الاهتمام بالقضايا المتعلقة بها على مستوى العالم، فكان المؤتمر العالمي الأول للمرأة عام ١٩٧٥ بالمكسيك، كما أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ السنة العالمية للمرأة، ومع أهمية القضية أصبحت السنة عقدًا

١- عبد الوهاب المسيري الأنثوية، بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، مجلة القاهرة، سبتمبر-أكتوبر ١٩٩٧، ص ٣٦.

كاملاً، للارتقاء بمستويات المرأة، ثم جاء مؤتمر الأمم المتحدة لإزالة جميع الفوارق بين الرجل والمرأة سنة ١٩٧٩، ثم تبع ذلك المؤتمر الثاني للمرأة عام ١٩٨٠ في كوبنهاجن، ثم المؤتمر الثالث في نيروبي في ١٩٨٥، تحت عنوان: "الاستراتيجية التطلعية في قضية المرأة" وأخيرًا جاء المؤتمر الرابع للمرأة في بكين في سبتمبر ١٩٩٥، إضافة إلى بعض المؤتمرات الدولية الخاصة بقضايا مختلفة لها صلة بالمرأة مثل مؤتمر الطفل بنيويورك في ١٩٩٠، ومؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو في ١٩٩٢، ومؤتمر حقوق الإنسان بفيينا في ١٩٩٣، والسكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام ١٩٩٥، ومؤتمر اسطنبول للمستوطنات البشرية habitat ١٩٩٦، ومؤتمر الإنسان والثقافة في استكهولم سنة ١٩٩٨ [١].

وتسعى الأمم المتحدة في خلال تلك المؤتمرات إلى إرساء قواعد كونية تنظم وتحكم السلوك البشرى (الأخلاقي والقانوني) في العالم كله في كل مجالات الحياة، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، ويبين ذلك طبيعة الموضوعات التي انعقدت من أجلها كل تلك المؤتمرات من استهدافها لمظان التوجيه والسيطرة على السلوك الإنساني بصفته الفردية أو في إطار الأسرة والمجتمع.

وتنطلق هذه المؤتمرات جميعها من أهداف محددة وتحكمها فلسفة واحدة وتلتزم استراتيجية طويلة المدى في تطوير وسائلها وتستظل بمظلة الأمم المتحدة وحراسة القوى المهيمنة في العالم بكل ما تمتلك من قدرات مالية وخبرات إعلامية وسلطان سياسي قاهر قادر على أن يفرض ما يريد من مبادئ وقيم تعمل على نسخ ثقافات الشعوب الأخرى وحضاراتها وتهميشها باسم "العالمية" دون أن تمثل تلك الرؤية المفروضة والذي تدعى لها العالمية شيئًا من القاسم الإنساني المشترك.

١- اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، رؤية نقدية، القاهرة: ٢٠٠٠، ص٦.

وهذه المؤتمرات وما يخرج عنها من وثائق هى حلقة في سلسلة متصلة من المحاولات الغربية لإخضاع العالمين الإسلامي والعربي (والعالم الثالث كله) وإرغامهم على التضحية بقيمهم وعقيدتهم في مقابل المعونات التي صارت سلاحًا تلوح به القوى المهيمنة على ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ويبدو ذلك واضحًا من تكرار نفس القضايا في أغلب مؤتمرات الأمم المتحدة (الخاصة بالمرأة والشأن الاجتماعي جملة) مما يثبت أهمية هذه القضايا لدى الجهات المنظمة والمشرفة والمحضرة للمؤتمرات والمعدة لوثائقها النهائية كما يؤكد ذلك دعم وتبني هذه الجهات لتلك القضايا والتحرك لصياغتها ضمن سياسات موجهة سرعان ما يصبح على الدول الأعضاء الالتزام بها من منطلق الالتزام بحركة المجتمع الدولي.

ولن تكون تلك الوثائق وما تحمله من أفكار وقيم هي فقط المرجعية النهائية التي تحتكم إليها الشعوب وتلزم بها الدول بل وتلزم كذلك بأن تغير قوانينها (ودساتيرها) وأعرافها وفق تلك الوثائق.

ويزيد الأمر سوءِ إن تلك الوثائق مصاغة بألفاظ فضفاضة غير محددة المعنى (وإن كان لها معنى مستبطن) حتى تمرر من الدول الإسلامية (والدول المعترضة) ثم بعد اعتمادها يأتي دور التفسير الذي يبرز مستبطنا المعاني الغربية ورؤيتها للوجود كله.

أي أن وثائق الأمم المتحدة تفرض رؤيتها الغربية لتنظيم حياة البشر كافة على اختلاف ثقافاتهم وأنماط معتقداتهم ويتجلى ذلك في:

- استخدام مصطلحات ومفاهيم لا تعبر إلا عن الثقافة الغربية.
- محاكمة مختلف ثقافات وحضارات العالم من خلال تلك المفاهيم الغربية والمنظومة القيمية التي أفرزتها.
- الضغط على بلدان العالم – خاصة الفقيرة منها – لتقبل تلك الرؤية ومن ثم توفيق أوضاعها القانونية ونظمها على أساس تلك المواثيق باعتبارها ما اتفقت عليه حضارات العالم – وليس ما فرضته عليها الحضارة الغربية–

ويلاحظ على مجمل وثائق الأمم المتحدة أنها:

- تنطلق في تشخيصها لأمراض المجتمعات في العالم من أمراض المجتمع الغربي.

- تقدم منظور الحق وتغفل منظور الواجب (لا تعادل بين الحقوق والواجبات).

- تكرس مفهوم المساواة المطلقة بمعنى التماثل التام بين الرجال والنساء وتغفل الفروق والاختلافات البيولوجية والنفسية بين الجنسين وما يترتب على ذلك من تفاوت في الحقوق والواجبات.

- تتجاهل دور الدين، حيث أهملت تلك الوثائق الكلام عن الدين والله والرسل والكتب والسماوية، كما أهملت التنويه بدور الدين في قيادة الأمم والحفاظ على القيم والحث على التعاون والإخاء بين البشر، بل إنها تعتبر الدين ضمن العوائق التي تعوق تقدم المرأة وتعرقل مسيرتها ودائمًا ما تتكلم عنه مقرونًا بالأعراف التي تجور على المرأة.

- تتجاهل دور الأسرة، حيث تشخص الوثائق مشكلات المرأة بشكل خاطئ وتفرض منطق المجتمع الاستهلاكي الذي يستهدف تفكيك الروابط بحيث يتحول كل فرد في المجتمع إلى وحدة مستهلكة في ظل غياب الكيان الأسري.

- تبدي احترامًا شديدًا للشذوذ الجنسي - وحق الشواذ في تكوين أسر بينهم- وتتكلم عنه باعتباره مجرد (توجه) جنسي.

- لا تجرم الإجهاض بل تعمل على توفير سبله بل وتنادي بما تسميه الإجهاض الآمن.

- تركز على المرأة الأنثى الشابة العاملة (خارج المنزل) وليس المرأة الأم والأخت والعاملة في المنزل على توفير جو من الإشباع النفسي والاجتماعي لأسرتها.

- تنادي بتقليص دور الدولة القومية.

ولقد أثارت سلسلة المؤتمرات هذه ضجة كبيرة في العالمين العربي والإسلامي (وكثير من بلدان العالم الثالث) وانتقدتها دول عربية وإسلامية بسبب تعارض بعض ما جاء في بنودها مع التقاليد الدينية والاجتماعية ومع المفاهيم الإسلامية (وحتى المسيحية واليهودية) عن المرأة والأسرة والجنس والزواج وكانت تلك الانتقادات بمحتواها الثقافي والديني موضع اتفاق بين دول إسلامية كثيرة فرقتها المصالح السياسية الضيقة.

الطريق الثاني: طريق غير رسمي، وهو طريق صناعة الصور والتصورات الخاصة بنموذج المرأة الجديدة حيث عملت ثلاث صناعات أساسية على خلق ذلك النموذج الجديد، بل وإعادة صياغة الإنسان ذاته في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية، وفي إطار ذلك تم تحويل المرأة إلى وسيلة للربح وتعظيمه بصرف النظر عن كيانها كإنسان.

أول هذه الصناعات هي صناعة السينما (خاصة هوليود) التي أعادت صياغة المرأة في الوجدان العام ونزعت عنها كل مكانتها ولم تعرها من ملابسها فقط، وإنما أيضًا من إنسانيتها وكينونتها الحضارية والاجتماعية وخصوصياتها الثقافية بحيث تصبح إنسانًا بلا تاريخ وبلا ذاكرة ولا وعى.

ولا تقل صناعة الأزياء (الموضة) – الصناعة الثانية – شراسة عن صناعة السينما، فهي صناعة لها قنواتها الفضائية ونجوم وأبطال معظمهم من الشواذ جنسيًا (مات منهم خمس في عام واحد بمرض الإيدز، ونجحت صناعة الأزياء في التغطية على الخبر حتى لا يؤثر ذلك على مبيعاتها – ومنهم فرساتشي الذي قتله صديقه الشاذ عام ١٩٩٧م) وفي كثير من الأحيان تقترب عروض الأزياء من الإباحية الصريحة، فهي تتفنن في طمس الشخصية الإنسانية والاجتماعية للمرأة وإبراز مفاتنها الجسدية للتحول إلى جسم طبيعي مادي وسوق عام لا خصوصية له، وهكذا يتم سحب المرأة من عالم الحياة الخاصة والطمأنينة إلى عالم الحياة العام والسوق والهرولة والقلق.

أما ثالث تلك الصناعات التي ركزت على المرأة فهي صناعة مستحضرات التجميل وأدواته، التي جعلت المرأة هدفًا أساسيًا لها من خلال آلاف المساحيق والعطور وخلافه، وكأنها بدونها تفقد جاذبيتها وتصبح قبيحة، وبعد ترسيخ هذه القناعة تمامًا في وجدان الإناث، يتم تغيير المساحيق كل عام، ويطلب من المرأة أن تغير وجهها لتصبح جديدة "دائمًا" مرغوبة أبدًا، وهكذا تصبح المرأة سوقًا متجددة بشكل لا ينتهي[١].

ذلك أن إنتاج السلع أضحى ظاهرة ثقافية حيث تشترى السلعة ربما لا لشيء سوى صورتها اكثر ما تشتريها لاستعمالها المباشر، وكما يرى فريدريك جيمسون أنه قد نشأت صناعة بالكامل من أجل تصميم صور السلع والتخطيط لبيعها، فالإعلان أصبح وسيطًا بين الثقافة والاقتصاد وتمثل الإعلانات عملية الإثارة الشعبية جزءًا مهمًا من العملية ذلك أن المخططين لسياسة الإعلان هم فرويديون - ماركسيون من حيث النزعة والفكر ويفهمون ضرورة الاستثمار الشبقي لترويج سلعهم[٢].

ومن ثم فإن عجز العرب والمسلمين عن تعطيل سطوة الإعلام أو عن منافسته، وعدم قدرتهم على مثل هذه المواجهة المفتوحة من أدنى العالم إلى أقصاه، ينبغي ألا يمنعنا من التأكيد على أن الاستقلال الثقافي هو أساس البناء الذي يحفظ الهوية التي تنشدها الشعوب وتتمسك بها الأقوام قديمًا وحديثًا، حتى بعد سقوط "الأيديولوجيات" وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول الكبرى على الهيمنة والتسلط وعلى تشكيل الرأي وبث المعرفة، وتغيير السلوك من الأفضل أن نؤكد على حماية الحلقة المركزية، أو ما نسميه "نظام المناعة" في الحماية والتماسك وفي مشروعات المواجهة أو مشروعات الانفتاح، أما مرتكزات هذا النظام فهي التعليم والأسرة وإذا استعرضنا ما حصل في

١- عبد الوهاب المسيري، الأنثوية، مرجع سابق، ص ٦٦.

٢- فريدريك جيمسون، العولمة والاستراتيجية السياسية، ترجمة شوقي جلال، مجلة الثقافة العالمية (الكويت)، العدد ١٠٤، ص٣٣.

البلدان العربية من قرن إلى اليوم لوجدنا أن التعليم والأسرة كانا على الدوام هدفًا لذلك الاختراق بأشكال وأساليب شتى، فعبر الأول يتم تهميش الثقافة والولاء والانتماء، وفي الأسرة يتم تفكيك القيم والروابط وكذلك تبديل الأدوار وعن هذا التبديل والتفكيك للأدوار والقيم تنتج كل الصور العالمية للمرأة والعنف، وحتى لتشريع الشذوذ والانحراف، ومن غير الممكن أن نبقى في إطار الانتقاد لتلك الصور أو الاعتراض على بثها من دون أن نستحضر المناعة التي تشكلها الروابط الأسرية والقيم الدينية في ذلك[1].

إن اختراق هذه البنى الدفاعية، كما يحصل في عالم اليوم، هو الأكثر خطورة، لا لأن الاختراقات الأخرى الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية ليست بذي بال، بل لأن اختراق النواة يفسد الدوائر كلها، وهو اختراق يزداد خطورة كما هو معلوم مع تقنيات العصر الحديث لأنه يتسلل عبر التحريض الدائم للرغبة وعبر تكرار الصورة والمفهوم، ليتحول تدريجيًا إلى مألوف نحبه ونعتاد عليه، وإلى أفكار نحملها وسلوك نمارسه.

وفي أي حال من المواجهة، أو حتى في أية علاقة متكافئة أو ندية أراد العرب اختيارها أو اضطروا إلى اللجوء إليها، ثمة قوى أو عناصر استراتيجية ينبغي حشدها، أو على الأقل حمايتها والمحافظة عليها، ونعتقد أن نظام المناعة بمرتكزيه التعليمي والأسرى أساسًا، إذ لا شك في أن لهذا النظام مرتكزات أخرى، هو تلك القوة الاستراتيجية التي يمكن أن تشكل قاعدة لهوية ليست وهمًا ولنهضة ثقافية وإنسانية ينشدها الكثيرون في المجتمعات العربية والإسلامية.

****

١- طلال عتريسي، الهوية الثقافية في مواجهة العولمة، معلومات دولية (سوريا) السنة ٦، العدد ٥٨، طريق ١٩٩٨، ص ٨٧.

المبحث الرابع

في مواجهة تحديات العولمة.. المرأة ثغرة التدافع الحضاري

عديدة هي التحديات التي تفرضها العولمة على شعوب العالم الثالث وبالأخص العالم الإسلامي منه إلا أن أهم تلك التحديات هي:

١- تحدى المرجعية، والمرجعية تعبر في جوهرها عن القيم العليا لنموذج حضاري واحد، لذا يتعذر الاحتكام في حسم إي قضية إلى أكثر من نموذج حضاري في وقت واحد كما يقول الأستاذ فهمي هويدي، ويمكن أن نقول على وجه الإجمال أن هناك نموذجان مرجعيان يتدافعان: أما أحدهما[١] فهو نموذج المرجعية المادية التي تحاول العولمة فرضها، والمرجعية المادية ترى أن الإنسان والطبيعة مجرد ظاهرتين ماديتين تسرى عليهما نفس قوانين المادة، الأخرى بين الواحد والآخر، إذا فمرجعية العولمة هي المادية (خاصة البراجماتية منها) التي حصرت عناصرها في تحقيق المنفعة واللذة، حيث تنطلق الحضارة الغربية الحديثة من رؤية واحدية مادية تنظر للعالم باعتباره آلة مكتفية بذاتها تتحرك بقوة دفع ذاتية والهدف من الوجود حسب هذه الرؤية هو المنفعة والذي يمكن للإنسان أن يعظمها من خلال التحكم في كل شئ وتوظيفه[٢].

٢- تحدى الإجراءات، فالعولمة ليست مفهوم مجرد فهي عمليات مستمرة يمكن

١- أما المرجعية الثانية فهي مرجعة متجاوزة للمادية، مرجعية إسلامية عمادها العقل الدال على الخير والشر والذي يستمد بدوره قدرته على معرفة الأمرين والتمييز بينهما عبر اللجوء إلى الوحي المنزل قرآنًا وسنة، انظر كلمة د. محمد سليم العوا فى: حامد عبد الماجد قويسي، السيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٨-١٩٩٩، العولمة وعلم السياسية، مجلة النهضة، العدد الأول، ص ١٦٩.

٢- عبد الوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، ٢٠٠٠، ص ١٥٦.

ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد[1].

ويمثل تحدى الإجراءات: الخطوات التي تمارس من خلالها العولمة محاولات السيطرة والهيمنة عبر التشريعات والمؤتمرات والمؤسسات المختلفة.

٣- تحدى القيم، ولعل هذا هو التحدي الحقيقي، إذ ليس المشكلة في مواجهة عولمة الأدوات التقنية للمعلومات وإنما مواجهة عولمة المضمون المتداول في هذه الأدوات، ولعل ذلك هو ما يجعل المواجهة مع نمط العولمة والأمركة المفروض على مختلف شعوب العالم هي مواجهة حضارية شاملة.

والعولمة كما يرى ويقرر الأستاذ السيد يس لا تقنع من خلال الآليات الاقتصادية بتشكيل نسق من القيم الكونية يريد أنصارها أن تعم مختلف أقطار العالم بل إنها- على الصعيد الثقافي - تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني فهناك اتجاه صاعد يضغط في سبيل صياغة نسق ملزم من "القواعد الأخلاقية الكونية"[2].

فالعولمة ليست مجرد انتشار المعلومات أو تذويب الحدود بين الدول أو زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات وليست في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والخدمات والنقود وأشكال السلوك والتطبيقات بين الدول على نطاق كوني.

باختصار فهي ليست مجرد تعميق مستوى التفاعل والاعتماد والتبادل بين الدول والمجتمعات وليست تداخل الصناعات عبر الحدود وإعادة تنظيم الإنتاج وانتشار أسواق

١- السيد يس، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، السنة ٢٠ العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ٦.

٢ السيد يس، معركة فكرية حول العولمة، الأهرام، ٢٣ أبريل ١٩٩٨.

التمويل وتماثل السلع المستهلكة مختلفة الدول، ولو كانت القضية هي توحيد العالم وزيادة تجانسه لما ظهرت الهواجس والمخاوف من آثار هذه العولمة.

وإنما هي : تعميم نمط حضاري واحد يخص بلدًا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد على بلدان العالم أجمع، وهو دعوة إلى تبني نموذج معين ومن ثم فهي أيديولوجية تعبر بالفعل عن إرادة الهيمنة على الكوكب وصبغه بالصبغة الأمريكية[1] وإذا كان ذلك التحدي هو جوهر تحديات العولمة فإن قضايا المرأة في هذا التحدي هي ثغرة التدافع الحضاري بيننا وبين الغرب.

ومواجهة هذا التحدي يكون على مستويين:

المستوى الأول: مواجهة التحدي الحضاري ذاته ويكون بأمرين متكاملين:

الأول: تحصين الذات الحضارية:

بمعنى تحويل المنظومة العربية والإسلامية النظرية والعملية إلى منظومة نامية قادرة على البقاء نافعة للناس وملبية لطموحاتهم وتطلعاتهم وأشواقهم الروحية لأنهم إن يئسوا منها سيتحولون منطقيًا إلى المنظومة الأخرى التي تمثلها العولمة، ومن ثم نرى أن ثمة قيمًا حاكمة وثوابت لمجتمعاتنا تشكل جوهرها وهويتها لا ينبغي التفريط فيها، ومن وجهة نظرنا، فإن هذا الأمر، يمثل العبء الذي يقع على كاهل الطبقات المثقفة والسياسية في بلداننا وتحويله إلى استراتيجيات وخطط وسياسات فعلية وعملية بصدد بناء مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

الثاني: الانفتاح على الآخر أخذًا وعطاءً دون الذوبان والاحتواء أو قبول منطق التبعية، ومن وجهة نظرنا – فإنه ينبغي أن يكون هذا الانفتاح مصحوبًا أيضًا بتقدير

١– حول دور الولايات المتحدة في صعيد عمليات العولمة، انظر بول سالم الولايات المتحدة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، الشقيق العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ٧٨.

لذاتنا الحضارية، وأن لدينا في – الوقت الحالي – من قيمنا الثقافية والروحية ما يمكننا تقديمه والمشاركة به في علمية التفاعل الخلاق لبناء ثقافة عالمية تعددية حقيقية لا تعكس الهيمنة الأمريكية أو المركزية الأوروبية، ولعل هذا هو قدر الفئات والطبقات المثقفة الحقيقية في أمتنا والتي ينبغي أن تؤمن به، وتسعى إلى تحويله لواقع معاش[1].

المستوى الثاني في مواجهة تحديات العولمة هو مواجهة التحدي في ثغرة قضايا المرأة وهي ثغرة التدافع الحضاري بإخراج نموذج "**الشهادة على العالمين**".

ذلك أن المرأة في أغلب بلدان العالم الإسلامي تتعرض لمظالم كثيرة سواء من جانب التقاليد الجائرة أو التفسيرات التي تنطلق من مواقف موغلة في التشدد تروج لمقولات مغلوطة تصب في خانة الحط من كرامة المرأة وإلغاء دورها في المجتمع حتى يمكن القول بكثير من الاطمئنان أن التقاليد المجتمعية – في أغلب بلدان العالم الإسلامي – هزمت التعاليم المحمدية في مجال المرأة.

إن قضية المرأة قد أثيرت طوال القرن المنصرم باعتبارها قضية تحرر من التقاليد والقيود الاجتماعية والدينية، وباعتبارها تحريرًا لنصف المجتمع الذي يعتبر مشلولاً بسبب ما تعانيه المرأة من عزلة وإقصاء، وقد صحب هذين الاعتبارين المناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة والموضوعات الأساسية التي حملتها حركات "تحرير المرأة" ومساواتها بالرجل، جاءت من النموذج الغربي القائم في حينه، ولقد اختلفت تلك الحركات والدعوات وفقًا لاختلاف مرجعياتها الغربية، كلها تنادي بتجاوز وضع المرأة الغربية الراهن إلى مساواة مطلقة تتجاوز كل الفروقات والإمكانات المالية للدولة والمجتمع.

ثم دخل موضوع المرأة وقضيتها في المرحلة الراهنة بعد انتهاء الحرب الباردة، ومحاولة الولايات المتحدة فرض رؤيتها لنظام عالمي جديد (العولمة) على الشعوب والدول جميعًا،

١– من كلمة د. محمد سليم العوا، في حامد عبد الماجد قويسي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

مرحلة جديدة تتمثل في فرض مقاييس وقوانين متعلقة بالمرأة على العالم كله وبالقدر نفسه، دون مراعاة الخصوصيات أو الإمكانات أو المصالح العليا للشعوب المختلفة.

وفي ذلك يقول الأستاذ منير شفيق إنك عندما تنزع نموذجًا من واقعه التاريخي الاجتماعي الاقتصادي الثقافي لتعممه على العالم ككل، أو على آخر بعينه، فقد حولته إلى مقولة إيديولوجية تصارع واقعًا آخر ومصالح أخرى وشعبًا مغايرًا وإيديولوجية أخرى، أي تحاول فرض صورة ذهنية على واقع وتاريخ مغايرين.

كما أن قضية المرأة في بلادنا قضية الأمة كلها، ومن هنا يجب أن نبدأ، ولكن هذا لا ينفي ولا ينبغي له أن ينفي وجود قضية خاصة للمرأة ضمنه وتحت جناحه حتى لو بدا وضعها أشد قساوة أو كثافة من جهة الانحراف أو التخلف أو الصعوبات، إن مشكلات المرأة لا تعالج بالقوانين، فالقوانين لا تجدي نفعًا إلا في المحاكم، أي في حسم الخلافات.

فالعلاقة السليمة بين الرجل والمرأة، في المجتمع وداخل الأسرة الشرعية لا تقوم على أساس تطبيق قواعد المساواة المطلقة، فهذه المساواة قد تظلم المرأة بدورها ولا تقوم على حق المرأة في فعل كل ما يفعله الرجل ولا سيما من ناحية المفاسد، وإنما تقوم على أساس المساواة حيثما توجب أن تكون هناك مساواة، وتقوم على حقوق وواجبات قد تزيد أعباء على الرجل حيثما توجب ذلك، كما تقوم على بناء عدالة تزيل كل تعسف، ثم الأهم، يجب أن تقوم الحياة الزوجية والعائلية على أساس من السكنى والحب والمرحمة والتعاون والمشورة والسماحة والوفاء والتضحية المتبادلة، لا نجده في القوانين، وإنما نجده في روح الإسلام[١].

١- من بحث منير شفيق، مداخل لفهم موضوع المرأة في ندوة: المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجيا (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة-المغرب: ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠) نقلاً عن مجلة الكلمة السنة ٧، العدد ٢٦ شتاء ٢٠٠٠، ص ١٤٢.

كما أنه لا يمكن لمنصف أن ينكر تلك **المظالم الاجتماعية الجمة الواقعة على النساء باعتبارهن نساء، لكن أيضًا لا يمكن إنكار أن تلك المظالم بمجملها تقع على عاتق أغلب الفئات الاجتماعية (رجالاً ونساءً) ويزيد من نصيب النساء من تلك المظالم إما تقاليد جائرة بعيدة عن صحيح الإسلام والثابت من سيرة الرسول** أو تفسيرات واجتهادات تنطلق من مواقف موغلة في التشدد تروج هى الأخرى بدورها لمقولات مغلوطة تصب في خانة الحط من مكانة النساء وإلغاء دورهن في المجتمع، غير أن مقاربة القضية فكريًّا لا يجب أن تنطلق من سحب نموذج المرأة الغربية على مجتمعات أخرى لم تشهد ما مر به المجتمع الغربى من ملابسات وظروف أوصلته لتلك النتائج "نفس مشكلة العلمانية هى سحب نموذج العلاقة بين السلطة الزمنية (الدولة) والسلطة الدينية (الكنيسة) ومحاكمة الإسلام بنفس المعيار الذى حوكمت به المسيحية في الغرب في حين أن الإسلام لا يعرف سلطة دينية ولا كهنوت ولا صكوك غفران" فمنهج "التمرد" الذى سارت به قضية "المرأة" في الغرب لا يعكس إلا نوعًا من الانفعال والافتعال في آن واحد، أما الانفعال فهو ناجم عن استغلال المرأة لفترات طويلة في النموذج الحضارى الغربى خلال القرن ١٩، ٢٠ وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل هذا كله في أصله يستند إلى ميراث تاريخى في الحضارة الإغريقية والرومانية حيث لم تكن "المرأة" تمتلك أى حق طبيعى تجاه الرجل.

وبالإضافة إلى ذلك القدر من الانفعال – الناتج عن خصوصية حضارية معينة – هناك قدر من الافتعال الناجم عن مسألة الإسقاط (وسحب النماذج الحضارية على نماذج أخرى للخروج بنفس النتيجة حتى وإن لم تكن تحمل مقدماتها نفس الأسباب).

فمصطلح "قضية المرأة" يعكس خصوصية حضارية مرتبطة كما مر باستغلال المرأة والتعسف معها خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وبجعل العلاقة مع "الرجل" هى علاقة استقطابية صراعية ترى فيها "المرأة" الغربية ثورتها ثورة على الرمز

الأبوى في الكنيسة، ذلك الرمز الذى لا يمكن أن تخرج عنه، بالإضافة إلى ذلك الزواج الذى لا طلاق معه حتى إن استحالت المعيشة بين زوجين لا يمكن أن يجتمعا تحت سقف واحد[1].

لقد تمت عملية تفكيك تدريجية لمقولة المرأة، كما تم تعريفها عبر التاريخ الإنسانى لتحل محلها مقولة جديدة تمامًا تسمى "المرأة" أيضًا، ولكنها مختلفة في جوهرها عن سابقتها، حيث تم التعامل مع "المرأة الغربية" (كما أنها تعاملت مع قضيتها) باعتبارها وحدة مستقلة بسيطة.

أما في مجتمعاتنا العربية والإسلامية فقد طرحت قضية "المرأة" طرحًا مغلوطًا منذ البداية فكانت الأسئلة "الخطأ" هى التى ولدت حتمًا إجابات أكثر خطأ؛ لأن الأسئلة كانت مجردة من أى سياقات تاريخية فبدلاً من أن تطرح قضية "المرأة" في إطارها الأشمل ضمن الرؤية الشاملة للصراع العقدى – الحضارى الذى يخوضه المجتمع الأصلى (الذى حافظ على نمط المجتمع الإسلامى عمومًا فاستمسك بتراثه واكتنز تاريخه فكان استمرارًا للنمط الاجتماعى السابق على السيطرة الاستعمارية الغربية) ضد المجتمع المحدَث (الذى تشكل في ظل السيطرة الفرنجية الاستعمارية فأخذ نمطها في مسكنه ومسلكه ونهج حياته فكان امتدادًا للخارج ضمن شروط التبعية له) بدت المعركة كما لو أنها صراع بين حجاب وسفور أو بين مكوث المرأة في البيت وبين خروجها من العمل (قضايا مطلقة بدون ملابسات حياتية أو ظروف اجتماعية) وإن كانت التجربة التاريخية حسمت تلك الموضوعات – فإذا الدعوة إلى السفور مدخل إلى الانتهاء بشبه العرى والتفسخ، وإذا الخروج من "المجتمع الأصلى" مدخل إلى التبعية والضياع، ويكفي دليلاً على ذلك انصياع المرأة المحدثة في لباسها ومظهرها إلى ما يسمى "بالموضة" أى أصبح

١– عمرو عبد الكريم سعداوي، في قضايا العولمة إشكالات قرن قادم، تقديم د. عبد الوهاب المسيري، القاهرة: سما للنشر، ١٩٩٩، ص ٤٣.

مصمم الأزياء وماشطة الشعر في باريس ولندن مثلاً يقرران للمرأة المحدثة في بلادنا ماذا تلبس في كل فصل من فصول السنة وكيف تسرح شعرها؟ وكم تعرى من جسدها؟ وكم تشدد على إبراز تلافيف جسمها؟! (قطاع كبير من شباب المجتمع المحدَث ينهجون هذا النهج أيضًا) وهى تمضى منصاعة مطواعة لا تجرؤ على اعتراض أو تحدٍّ حتى لو كانت في الصيف الماضى تعتبر "موضة" هذا الصيف (قبل أن تقرر موضة) سخيفة أو بشعة أو غير لائقة، ولكن بعد أن يصدر القرار من مصمم الأزياء تنقلب المقاييس بلا جدال أو استخدام لعقل أو اعتبار لأخلاق وقيم أو مراعاة لظروف اقتصادية، فهل هناك عبودية أشد من هذه؟[1].

****

١- منير شفيق ، مجتمعان تحت سقف واحد، فى كتاب : الصحوة الإسلامية رؤية نقدية من الداخل، بيروت: الناشر للطباعة والتوزيع والإعلام ، ١٩٩٠، ص ١٢.

خاتمة

لا يمكن فهم آثار وتداعيات العولمة على قضايا المرأة (خاصة المسلمة) بمعزل عن فهم التحولات الإنسانية (المجتمعية - المعرفية - التقنية) في ميادين العلوم والفنون المختلفة التي شهدها التاريخ المعاصر (خاصة في ثلث القرن الأخير) ولا بمعزل أيضًا عن القراءة الفاهمة/ المدركة لأنماط التفكير والسلوك الإنساني والمصالح النفعية المتبادلة المشتركة في دوائر الاستراتيجية والتكتيك لمنظومة الحضارة الغربية عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا، في إدارتها القيادية في السياسة والفكر والاقتصاد والثقافة والمجسدة لتراتبية الأولويات في سلم التوجهات الاستراتيجية المخططة داخليًا وخارجيًا.

وإذا كانت العولمة - في التحليل الأخير - ظاهرة اجتماعية سياسية اقتصادية تحمل في ثناياها ليست معاني الهيمنة والاجتياح الاقتصادي والسياسي من قبل المراكز الرأسمالية الكبرى كحدود وأسواق العالم فقط بل هي أيضًا اجتياح للمنظومات القيمية والأخلاقية للحضارات غير الغربية (الأمريكية تحديدًا).

إن نفرًا من مروجي العولمة يريد أن يقنعنا ويقنع شعوب العالم الثالث جميعًا أن "العولمة قدر لا مرد له وإنها ستصيب الأمم والدول جميعها ولا سبيل أمام تلك الدول إلا الخضوع والاستسلام، يعبر عن هذا الموقف توماس فريدمان الذي يقول: "العولمة أمر واقع وعلى اللاعبين العالميين إما الانسجام معه واستيعابه أو الإصرار على العيش في الماضي وبالتالي خسارة كل شئ وذلك أن الخيارات باتت اليوم أضيق منها في الزمن الماضي وأنه لا بد من القبول بالأمر الواقع.

وهكذا يخيرنا مروجي العولمة بين أمرين لا ثالث لهما إما القبول بالعولمة – أو بمعنى أصح الرضوخ – كما هي، وإما العيش في الماضي، بل ويهددنا بأن سيارته الليكساس ستقتلع شجرة زيتوننا.

****

الفهرس